الدرس الثالث خطوات ومراحل البحث (الفرضيات والمفاهيم)

الهدف: ان البحث العلمي_لا يكون بحثا علميّاً بالمعنى الصحيح إلاَّ إذا كانت الدراسة موضوعه مجرَّدة بعيدة عن المبالغة والتحيُّز، أنجزت وفق أسسٍ ومناهج وأصول وقواعد، ومرَّت بخطوات ومراحل، بدأت بمشكلةٍ وانتهت بحلِّها، وهي قبل هذا وبعده إنجاز لعقلٍ اتَّصف بالمرونة وبالأفق الواسع

صياغة الفرضيات:

تعتبر صياغة الفروض أهم وأصعب خطوة ضمن خطوات البحث العلمي، بحيث تكمن أهميتها في ارتباطها بالبحث العلمي، فأول عملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث عادة الإجابة عنه في شكل فرضية، وبواسطتها ترتقي أي دراسة إلى مصاف البحث العلمي. أما "الصعوبة الكبرى فتكمن في كيفية استنتاج الباحث للفروض، وكيفية صياغتها صياغة ملائمة للإشكالية"[i]، باعتبارها الإجابة المؤقتة لتساؤلات البحث.

1 . تعريف الفرضية: هناك عدة تعريفات للفرض أو الفرضية من بينها:

- " **الفرض هو ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، يتوصل إليها الباحث من خلال الدراسة، أو الملاحظة(...)، وعي تعميمات لم تثبت صحتها، يطلقعا الباحث ليصف بها العلاقة بين ظاهرتين، ويسعى بعد ذلك لاختبار تلك العلاقة وفق المنهج الذي يصفه لاثبات ما افترضه.**[ii]

. "**الفرضية هي علاقة وظيفية بين متغيرين أو أكثر أحدهما مستقل وآخر تابع تحتمل الصدق أو الكذب وهي قابلة للاختبار أو التحقق الامبريقي**".[iii]

ونتيجة لأهمية الفرضيات في البحث العلمي من الناحية المنهجية كونها توجه الباحث نحو أهدافه بشكل مباشر، ومن الناحية العملية كونها توفر له الإجابات المؤقتة عن تساؤلاته تحدث علماء المنهجية عن عناصر ذات صلة وثيقة بحيوية الفرضيات كخطوة نحو بناء البحث العلمي هي: أهمية الفرضيات، شروطها وأنواعها.

2 . أهمية الفرضيات: تكتسي الفرضية أهمية كبرى في صياغة النظريات وبناءها، وفي الوقوف على حقيقة الظاهرة محل الدراسة، ويحدد البعض أهميتها في:[iv]

أ . أنها تثير الملاحظة وتدفع نحو الدراسة والبحث وتنظمها بشكل يؤدي إلى بناء النظرية التي تفسر الظاهرة محل الدراسة،

ب . توجيهه البحث وجهد الباحث وإرشاده إلى الخطوات التي ينبغي أن يتبعها ليصل إلى ما افترضه.

ج . أداة فاعلة في تقدم المعرفة، بما تفترضه من علاقات وارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، يمكن اختبارها والتأكد من صحتها أو خطئها فيما بعد، وذلك بخلاف الحقائق المعزولة التي لا يمكن اختبارها.

3 . شروط الفرضية:

لصياغة فرضية علمية دقيقة ومعبرة لابد من احترام الشروط التالية:[v]

أ . الوضوح: بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرَفة بدقة أي وضوح المعاني والمفاهيم المستخدمة في الفرضية (أي معرفة المقصود من المفاهيم المستخدمة)،

ب . الإيجاز: أن تكون عبارة الفرضية مختصرة، موجزة توحي بوجود العلائقية أو انعدامها، وأن تصاغ بشكل تقريري،

ج . القابلية للاختبار والإثبات: وذلك بصياغة الفرض في عبارات قابلة للاختبار (أي إمكانية التحقق منه في الواقع)،

د . أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى بحيث يخضع لمجموعة من المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه،

هـ . أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض،

ز . أن يكون عدد الفرضيات محدودا بشكل لا يؤدي إلى تشتت ذهن الباحث أو عدم القدرة على اختبارها معا،

ح . أن يتصف الفرض بالعمومية بمعنى أن يتناول ظاهرة عامة وليس حدثا محددا.

4 . أنواع الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضية بكيفيات مختلفة، فهناك من يقسمها **إلى ثلاثة أنواع** هي:

أ . **الفرضية ذات العلاقة الطردية بصيغة الإيجاب أو السلب:**[vi] أي أن العلاقة بين المتغيرين فيها ذات اتجاه واحد متجه نحو التزايد أو التناقص مثل:

بصيغة الإيجاب: كلما زاد المستوى التعليمي زادت درجة الوعي السياسي.

بصيغة السلب: انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض درجة الوعي السياسي.

ب . **الفرضية العكسية:** أي العلاقة بين المتغيرين تأخذ اتجاها معاكسا حيث إنه بزيادة الأول يتناقص الثاني والعكس، مثل:

. كلما نقصت المساواة زاد الحرمان.

. كلما زاد الحرمان نقص الاستقرار السياسي.

. كلما نقص الاستقرار السياسي زاد التخلف.

ج **. الفرضية التقريرية:** وهي الفرضية التي تقر بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات مثل:

فرضية تقريرية بصيغة الإثبات: هناك علاقة بين الحرمان و العنف السياسي.

فرضية تقريرية بصيغة النفي: لا توجد علاقة بين الحرمان والعنف السياسي.

في المقابل يمكن أن نُميز بيم ثلاث أشكال أساسية للفرضية حسب (Lasvergnas 1987):[vii]

أ . **الفرضية أحادية المتغير(Uni variée):** تركز على ظاهرة واحدة بهدف التنبؤ بتطورها ومداها، مثال: يزداد الوعي السياسي في الدول العربية منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وهنا على الباحث حصر كلمة الوعي السياسي وتقييمها,

ب . **الفرضية ثنائية المتغيرات(Bivariée):** تعتمد على عنصرين أساسيين يربط بينهما التنبؤ، وهو الشكل المُتعود عله بالنسبة للفرضية العلمية التي تهدف إلى تفسير الظواهر.

ج . **الفرضية مُتعددة المتغيرات(Multivariée):** وهي التي تجزم بوجود على علاقة بين متغيرات متعددة، مثلا: الشباب الأكثر تعلما هم الأكثر وعيا سياسيا وأكثر انخراطا في العمل السياسي.

<u>ملاحظات هامة:</u> تجمع كل الدراسات على أهمية الفرضية في البحث العلمي، وتؤكد أن القانون العلمي ما هو إلا فرض أو مجموعة فروض أمكن التحقق من صحتها، ومع ذلك يمكن التأكيد على بعض الملاحظات:[viii]

– تحتاج الفرضيات إلى تأكيد صحتها أو خطئها وإذا وصلنا إلى نتيجة تثبت بطلان الفرضية المقترحة فهذا لا يعني فقدان قيمتها العلمية بل عدم صحتها في حد ذاتها نتيجة علمية وهنا ما علينا سوى إيجاد **فرض بديل** فقط.

– على الرغم من أن الفروض ركن هام من أركان البحث العلمي **إلا أن القليل من البحوث لا تحتاج إلى فروض لاسيما البحوث التي تتسم بالبساطة ولا تبحث إلا عن حقائق أو معارف،** فإذا كان البحث يتعلق بحقائق تاريخ بلد معين أو حياة أحد الزعماء أو تطور أسعار البترول أو مستويات التنمية... فإنه لا يحتاج إلى فروض.

أما **إذا كان البحث يهدف إلى تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل وتحليل الظاهرة المدروسة فلابد من وجود فرضيات،** لأن الدراسة ذات المستوى المتعمق تحتاج إلى فرضية.

– على الباحث أن يخضع الفرض إلى التجربة وليس التجربة للفرض و بالتالي يختار الحقائق القوية والموضوعية ويسقط الحقائق الضعيفة وغير الموضوعية،

– لبناء الفرضية لابد من وجود المعرفة الواسعة والخبرة والاطلاع لدى الباحث كما لابد من تمتعه بقدرة واسعة على التخيل، وأن تكون عقليته متحررة قادرة على تصور الأمور وبناء علاقات غير موجودة أو على التفكير في قضايا غير مطروحة واستخدامها في تفسير قضايا أخرى.

<u>رابعا: التحليل المفهومي:</u>

وهو سيرورة تدريجية لتجسيد ما نريد ملاحظته في الواقع، تبدأ بتحديد الباحث لمفاهيم بحثه سواء تلك المستخدمة في عنوان البحث أو إشكاليته أو محتواه، فيبدأ بتحديد المفهوم، ثم تفكيك كل مفهوم إلى متغيرات ، ثم تشريح كل متغير إلى وتحويله إلى مؤشرات قابلة للملاحظة والقياس.

1 . تعريف المفهوم:

هوعبارة عن "الحدود المستعملة في طرح السؤال أو صياغة الفرضية، فالمفهوم هو تصورات ذهنية لمجموعة متنوعة من الظواهر التي نريد ملاحظتها".[ix]

فمثلا عندما نقول **نظاما سياسيا** فنحن لا نقصد نظاما سياسيا ماديا بعينه ولكننا نقصد به ذلك **البناء** الذي يحدث فيه **التفاعل السياسي**.

2 . تعريف التعريف:[x]

إذا كان المفهوم تعبيرا موجزا على ظاهرة ما فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية **الشرح** والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وإذا كان يشترط في المفهوم الدقة والوضوح فإن تلك الشروط ذاتها تنسحب على التعريف.

وهناك عدة أنواع للتعريفات من تعريفات اسمية وحقيقية إلا أن ما يهم هو التعريف الإجرائي.

ـ التعريف الإجرائي: نعني به تعريف المفهوم **بالعمليات** التي يتضمنها وجعل القضايا النظرية المجردة قابلة للقياس والتعبير عنها بشكل عملي، كما أن التعريف الإجرائي يحدد لنا المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه أو تسجيله في الواقع وهذا لتحقيق المزيد من الدقة والوضوح.

مثال:

. نعرف **مفهوم الصراع الدولي إجرائيا** من خلال **العمليات** التي يتضمنها والمتمثلة في الأعمال العدوانية الدولية والتي تتضمن هي الأخرى التهديدات وعددها وتجنيد القوات المسلحة والعقوبات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين.

ـ نعرف **مفهوم الديمقراطية الليبرالية إجرائيا** من خلال **العمليات** التي تتضمنها والمتمثلة في حق التصويت المكفول للجميع، منافسة مكفولة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، احترام الحقوق المدنية، وجود تعدد لمراكز صنع القرار خاضعة للمساءلة و متوازنة المسؤولية، المصدر الوحيد للشرعية هو أصوات الناخبين المعبر عنها بكل حرية.

والتعريف الإجرائي **هو الذي يحوّل لنا المفهوم إلى متغيرات ومؤشرات يمكن ملاحظتها وقياسها في الواقع.**

وحسب ما سبق تصبح **المفاهيم** هي وحدات الدراسة **النظرية** المجردة ذات الطابع الرمزي أما **المتغيرات** فهي وحدات الدراسة **العملية** التي يمكن ملاحظتها وهي أقل في درجة تعقيدها وتجريدها من المفاهيم ، و**المؤشرات** هي وحدات الدراسة **الفعلية** التي يمكن قراءتها أو التعبير عنها في صورة رقمية أي قياسها.[xi]

3 . تعريف المتغير: هو مفهوم ذو خصائص كمية وكيفية ويستخدم عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للتغير أو لأشياء القابلة للقياس، والمتغير يأخذ قيما صغيرة وكبيرة أو يصنف على أساس اللون أو الجنس أو القوة والضعف أو الاستقرار والتوتر أو السن أو الوضع لاقتصادي.

والمتغيرات هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم، وعندما نتمكن من نقل المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة والتجريب يتحول المفهوم إلى متغير يمكن مشاهدته أو قياسه وبالتالي قياس ودراسة الظاهرة محل البحث.

مثال:

. **مفهوم الديمقراطية** نحوله من حالته المجردة إلى **متغير بتحديد مؤشراته** التي يمكن قياسها بوجود أحزاب سياسية، برلمان، صحف متعددة...

. **مفهوم الصراع الدولي** يترجم إلى **متغير بتحديد مؤشراته يمكن قياسها** وهي: عدد التهديدات، تجميد القوات المسلحة، العقوبات الاقتصادية، استخدام القوة المسلحة. وهذه المؤشرات لابد أن تحدد بدقة لكي تعبر بصدق عن واقع الظاهرة المدروسة.

فكل مفهوم يمكن معالجته كمتغير طالما كان له اثنين أو أكثر من القيم المحتملة (مواطنين: إناث و ذكور، سكان: ريف وحضر، أثرياء وفقراء، التجمعات السياسية: دول قومية، أمم، جماعات مختلفة ، دول: كبرى وصغرى، ديمقراطية وديكتاتورية، تقليدية وحديثة) ثم نحدد مؤشرات هذه المتغيرات ونقيسها ونقرؤها في الواقع.

4 . أنواع المتغيرات: تنقسم المتغيرات إلى ثلاثة أنواع هي:[xii]

أ . المتغير المستقل: وهو الذي يؤدي التغير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقات به؛

ب . المتغير التابع: سمي بالتابع لأنه تابع للمتغير المستقل حيث إن قيمته تتوقف على قيم متغيرات أخرى، ومعنى ذلك أن حدوث أي تعديلات أو تغيرات في قيم المتغير المستقل تظهر نتائجها على قيم المتغير التابع ، وهذا لا يعني بالضرورة أن المتغير المستقل هو السبب في وجود المتغير التابع.

ج . المتغير الوسيط: وهو الذي يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل والتابع وتؤثر قيمته في قوة واتجاه هذه العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع.

أمثلة:

* . يؤدي تحسين مستوى الدخل في المجتمع إلى زيادة مستويات المشاركة السياسية.

المتغير المستقل: مستوى الدخل.

المتغير التابع: المشاركة السياسية.

المتغير الوسيط: إتاحة الوقت للأفراد أو الإمكانيات المتاحة حيث إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى إتاحة الوقت، ويوفر الإمكانيات اللازمة التي يمكن للأفراد استخدامها في عمليات المشاركة، كالاهتمام ومتابعة الحملات الانتخابية والانتقال إلى صناديق الاقتراع.

* . كلما زاد الحرمان كلما زاد العنف السياسي.

المتغير المستقل: الحرمان.

المتغير التابع: العنف السياسي.

المتغير الوسيط: طبيعة الدولة . فقد تكون في الأصل طبيعة الدولة عدوانية أو طبيعة أفرادها تتميز بالميول للعنف .

وما يهم هو المتغير المستقل والمتغير التابع وعملية تحليل العلاقة بينهما.

ملاحظة هامة:

لدراسة الظواهر لابد من تحويلها من طابعها التجريدي النظري إلى طابعها الملموس الواقعي وذلك عن طريق تحويل المفاهيم المكونة لها إلى متغيرات قابلة للملاحظة والقياس، هذه الأخيرة لقياسها بدقة لابد أن نعبر عنها بمؤشرات نقوم بقياسها وقراءتها فالمؤشرات هي العنصر الدال على قيمة معينة وهي دليل وجود الظاهرة في الواقع من عدمه.

- تحديد المناهج وأدوات البحث:

لا يمر الحديث عن البحث العلمي إلا من خلال قناة الحديث عن المنهج العلمي، حيث مهما كان موضوع البحث، فإن قيمة النتائج تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة.

وتتم عملية اختيار المنهج أو المناهج بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة وتساؤلات البحث وفرضياته وأهدافه (إذا كان البحث وصفيا فإنه يحتاج إلى منهج وصفي، وإذا كان هدف الدراسة إجراء مقارنة فإنها تحتاج إلى المنهج المقارن...)، وهناك مواضيع تحتاج إلى أكثر من منهج في الدراسة.

أما عن أدوات البحث فهي كذلك تتماشى وطبيعة موضوع الدراسة فهناك مواضيع بحث تحتاج إلى ملاحظة فقط وهناك بحوث تحتاج إلى استمارة أو مقابلة وهناك أخرى تستخدمها كلها معا.

ويتوقف نجاح الباحث في إعداد بحثه بمدى قدرته على توظيف هذه المناهج والأدوات، قصد اكتشاف الحقيقة والوصول إليها بشكلٍ قطعي. فالعبرة ليست بمجرد معرفة هذه الخطوات، وإنما تطبيقها بشكل صحيح من خلال البحوث التي نقوم بإنجازها.

---

[i] – احمد زردومي،" ملاحظات أولية حول تحديد الإشكالية وصياغة الفروض"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، 1995، جامعة قسنطينة، ص.28.

[ii] – محمد شلبي، المرجع السابق، ص.41.

[3] – موريس انجرس، المرجع السابق، ص.151.

[iv] – محمد شلبي، المرجع السابق، ص.43.

[v] – محمد الصاوي محمد مبارك، **البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته**، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 1992، ص.16. انظر ايضا: عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص ص. 59–60، و موريس انجرس، المرجع السابق، ص.ص.151–152.

[vi] – محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، الأردن ، ص.24.

[vii] – موريس انجرس، المرجع السابق، ص ص. 155–156.

[viii] – سعاد حفاف، " محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية"، ألقيت لطلبة السنة أولى علوم سياسية، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009.

[ix] – موريس انجرس، المرجع السابق، ص.158.

[x] – سعاد حفاف، " محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية"، المرجع السابق.

[xi] – عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص.106.

[xii] – محمد شلبي، المرجع السابق، ص.22.